الأستاذ: حمدوني علي

السنة الأولى ليسانس (حقوق)

المقياس: منهجية العلوم القانونية (فلسفة القانون)

المجموعة "ب"، السداسي الأول

المحور الأول: أصول القانون ومقاصده

تمهيد

تتناول هذه المحاضرات أهم موضوعات مقرر فلسفة القانون، فهي دروس ألقيت على طلبة ل م د السنة الأولى جذع مشترك في مقياس المنهجية (فلسفة القانون) للسداسي الأول من تكوينهم الجامعي في التدرج. وقد أُشتملت هذه المحاضرات على التعريف بفلسفة القانون وموضوعها الذي يبحث في أصل القانون وبداياته، والتقصي عن مكنون نشأته ان كان نشأ من ضمير الجماعة أم أنّ سبب نشأته وانطلاقه هو الواقع الاجتماعي أم هما الأميرين معا، والبحث كذلك في الغاية التي يهدف الى تحقيقها، وهو ما دأبت المدارس والمذاهب الفقهية على بحثه والكشف عنه، اذ ظهرت مذاهب فقهية وفلسفية لتحليل هذه الظاهرة والتأسيس لهذا الموضوع، وهو ما تم التطرق اليه بالتفصيل من حيث تقسيم هذه الدراسة الى محاور.

المحور الأول: أصول القانون ومقاصده.

المحور الثاني: المذاهب الشكلية والموضوعية والمختلطة.

المحور الثالث: الاتجاهات الحديثة للسياسات التشريعية.

المحور الرابع: تفسير القانون.

قائمة المراجع

- **إبراهيم أبو النجا**، محاضرات في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- **فاضلي ادريس**، الوجيز في فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- **منذر الشادي**، مدخل في فلسفة القانون، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- **فايز محمد حسين**، فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- **بوضياف عمار**، المدخل الى العلوم القانونية –النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في التشريع الجزائري، دار ريحانة، الجزائر، 2000.

- **خليل أحمد حسن قدادة،** شرح النظرية العامة للقانون في القانون الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- **الأستاذ بن رقية،** محاضرات في المنهجية للسنة الأولى حقوق، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- **الأستاذ بوذراع بلقاسم،** بعض المفاهيم في المنهجية للسنة الأولى حقوق، معهد العلوم القانونية- قسنطينة.

أولا: المقصود بأصول القانون

ان لكلمة أصول القانون في العلوم القانونية معاني مختلفة:

فعلم أصول القانون: هو عبارة عن دراسات تبحث في القانون، في نشأته وتطوره، في طبيعته ومصادره وأقسامه وعلاقته بالعلوم الأخرى، ونطاق تطبيقه.[1]

فالأصول هنا المقصود بها المبادئ العامة أو القواعد العامة للقانون، وهذا المصطلح هو مشرقي[2] يرادفه: علم القانون، المدخل للدراسات القانونية، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، المدخل الى نظرية القانون ونظرية الحق.

ويقابل هذا المصطلح باللغات الأجنبية:

- Science of Law
- Science de droit
- Théorie du droit

والمدخل لدراسة علم القانون موجود في كليات الحقوق كافة، وهو أمر عرفته الشرائع قديما، كما هو الحال بالنسبة للرومان الذين اهتموا بدراسة مدخل للقانون، واشتهروا أيضا بدقة المصطلحات القانونية المستخدمة. كما اهتم الفقهاء المسلمون بهذا الأمر ووضعوا علما قريبا بعلم أصول القانون، أطلقوا عليه تسمية علم أصول الفقه بحثوا فيه عن مصادر الشريعة الإسلامية وكيفية استنباط الأحكام منها والتي تعتبر مصدر من مصادر القانون.

والمدخل لعلم القانون لا يرتبط بفرع معين من فروع القانون العام والخاص، وانما يتصل بها جميعا ويمهد لدراسة تفصيلاتها وعلاقاتها بالعلوم الاجتماعية الأخرى كالدين والأخلاق،[3] وهي مادة ضرورية لكل طلاب الحقوق أو العلوم القانونية.

أما المعنى الثاني لعبارة أصول القانون فتأخذنا الى أساس القانون وجذوره، والجواب على هذه الأسئلة يدرس في مقياس فلسفة القانون، والتي تعد فرعا مهما في النظرية العامة للقانون، وقد تم افراد مقياس لها لأهميتها

ما المقصود بفلسفة القانون؟

---

[1]- شفيقة بن كسيرة، محاضرات في مقياس المنهجية –فلسفة القانون-جامعة محمد لمين دباغين –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سطيف 02-، ص 04.

[2]- نفس المرجع، ص 04.

[3]- صاحب عبيد الفتلاوي، مدخل لدراسة علم القانون-السهل في شرح القانون المدني-، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص 13.

ومنه، فأصل كلمة فلسفة يعود الى اللغة اليونانية، وهو لفظ مركب من مقطعين هما: **philo** وتعني محبة و **Sophia** تعني الحكمة، ومعنى اللفظ مركبا محبة الحكمة.

وقد عرّف ارسطو الفلسفة بأنها علم العموميات ومعرفة الأصول الأولى والعلل التي تؤدي الى الأشياء، أي بمعنى المعرفة الشاملة للعالم وللوجود الإنساني[4]، أو هي تساؤل بامتياز عن كل أمور الحياة. أما القانون فهو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الافراد وتضبط سلوكم الإنساني يكون مرتبط بجزاء، يصدر عن سلطة مختصة (التشريع) أو يكون في صورة قواعد عرفية (العرف).

وعليه، ففلسفة القانون شأن كل فلسفة تهتم بالجوانب العلمية والنواحي العامة للقانون، ومن ثم لا تقتصر على مميزات قانون وطني معين بل تمتد الى ما هو مشترك بين الأنظمة القانونية المختلفة (القانون الدولي).

وقد بدأت المؤلفات تصدر منذ القرن التاسع عشر في موضوع فلسفة القانون وخاصة في أوروبا، حيث صدر عام 1823 مؤلف للفقيه الإنجليزي " **جون اوستن**" تحت مسمى "محاضرات في علم القانون أو فلسفة القانون الوضعي"[5]، ثم توالت في النصف الثاني من نفس القرن المؤلفات في الظهور والانتشار بخصوص النظرية العامة للقانون وفلسفة القانون.

وعيله، ففلسفة القانون هي الجانب العلمي الذي يختص بدراسة موقف الفلسفة من الظاهرة القانونية وشرح معانيها ومضامينها المختلفة، فهي تهتم بالجوانب العلمية والنواحي العامة للقانون[6]، أو هي البحث في الموضوعات الأكثر أهمية في مجال القانون، أو هي المعرفة العلمية التي تنصب على دراسة الظاهرة القانونية من منظور الفلسفة بغية الوقوف على معانيها العميقة.

***مثال عن فلسفة القانون**

صدر تساؤل فلسفي مند القدم حول ضرورة القانون من عدمه لتنظيم المجتمع؟

للإجابة على هذا التساؤل ظهر اتجاهين:[7]

- **الراي الأول:** يرى ضرورة القانون، وحجتهم في ذلك أنّ القانون هو وسيلة لتحقيق الانسجام الاجتماعي عن طريق وجود نظام قانوني ردعي لضبط الطبيعة البشرية.

---

[4] -أستاذة خدام، محاضرات في مقياس فلسفة القانون، الجزء الأول، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 01.
[5] - أبو القاسم عيسى، دروس في فلسفة القانون، جامعة غرداية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2019، ص 02.
[6] -أستاذة خدام، المرجع السابق، ص 01.
[7]- نفس المرجع، ص 02.

- **الراي الثاني:** هو عكس الاتجاه الأول، اذ يرى أنّ القانون ليس ضروري لأن الانسان بفطرته يسعى حول الخير (خيري بطبيعته)، فلا يحتاج الى قواعد قانونية تنظمه، فأصحاب المال والطبقية هم من يفرضون القانون لتبقى السيطرة في أيديهم.

وفي نهاية المطاف توصل الفلاسفة حقا الى ضرورة القانون في تنظيم المجتمع، لأنّ الواقع أثبت حاجة المجتمع فعلا الى قواعد قانونية تنظمه وتضبطه، ولكن المشكلة تكمن فيمن يضع القانون ومن له شرعية الالزام وفق القانون؟ هذا أيضا تساؤل فلسفي له علاقة بالقانون. (سنحاول الاجابة عليه عند دراستنا للمحور الثاني الخاص بالمذاهب الشكلية والموضوعية والمختلطة).

لتتحول بعد ذلك اهتمامات فلسفة القانون ومواضعها بالبحث في أصل القانون وغايته.

اذن ففلسفة القانون هي مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تبحث في أصل وغاية القانون[8]، بمعنى أصل وأساس القانون الوضعي وجوهره، ومحاولة تبرير هذا وتفسيره واكتسابه صفة الالزام في الجماعة.

ومنه ففلسفة القانون تنصب على موضوعين أساسين هما: أصل القانون وغايته.

1-أصل القانون: ويقصد بأصل القانون أساسه وأصل نشأته، اذ تكشف فلسفة القانون عما إذا كان القانون ينشأ من ضمير الجماعة دون تدخل لإرادة الانسان في تكوينه أم أنّ لهذه الأخيرة دور أساسي في نشأته وتكوينه، فهي تبحث في هل القانون ينشأ من تفاعل عناصر مثالية أم من تفاعل عناصر واقعية، أم هو نتاج تفاعل كل تلك العناصر المثالية والواقعية.

2-غاية القانون: يقصد بها الأهداف والقيم التي يجب أن يتوخاها القانون ويسعى الى تحقيقها، وغاية القانون باتفاق أغلب فقهاء القانون هي تحقيق العدل[9] رغم اختلافهم حول العناصر التي يتحقق بها هذا العدل.

***ملاحظة:** بعض الأسئلة الفلسفية التي طرحها فلاسفة القانون:

1. من أين تأتي الصفة الشرعية التي تجعل القانون واحترامه أمرا مفروضا على الافراد؟
2. هل التزام الافراد بتكاليف ونواهي القانون تأتي من إرادة السلطة وما لها من قوة مادية تقهر، أو من إرادة الافراد؟
3. من أين تتكون القواعد القانونية؟

---

[8]- بن كسيرة شفيقة، المرجع السابق، ص 06.
[9]- أبو القاسم عيسى، المرجع السابق، ص02.

نلاحظ أن هذه الأسئلة لها علاقة بأصل القانون والاجابة عليها تستلزم دراسة طبيعية للقانون وأساسه وجوهره والعناصر التي يتكون منها، وهذا ما يتم الإجابة عنه عند دراستنا للمذاهب والمدراس في المحاور التالية.

ثانيا: تطور علم فلسفة القانون

ان الاهتمام بدراسة فلسفة القانون جاءت في وقت متأخر، حيث أُستعمل مصطلح فلسفة القانون لأول مرة سنة 1821 من قبل الفيلسوف الألماني "**هيجل**" في مؤلفه تحت عنوان " فلسفة القانون"[10]، أما الفقهاء الفرنسيون فاهتموا بدراسة أصول القانون في عهد قريب جدا، اذ لم تكن هناك دراسة لأصول القانون في فرنسا، وذلك نزولا عن إرادة "**نابليون بونابرت** " الذي كان يكره أن يُدّرس القانون بروح فلسفية وكان يحبذ أن يُدّرس القانون بطريقة علمية واقعية وتطبيقية.[11]

وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت الدراسات التاريخية والاقتصادية والفلسفية تغمر دراسة القانون حتى في الجامعات العالمية، حيث أصبح لهذه الدراسة أساس وواقع ثابت، وانتشرت دراسة فلسفة القانون عند الكثير من الفقهاء الفرنسيين الذين كتبوا فيها كالفقيه " **بودان Beudant**" والفقيه "**سالي saleilles** " والفقيه "**هوريو hauriau** " والفقيه " **ديجي deguit**" والفقيه **لامبير**.

وفيما بعد انتشرت أيضا دراسة فلسفة القانون عند فقهاء الانجليز منهم الفقيه " **اوستن**"، كما تأثر الفلاسفة ببعضهم البعض، وأخذوا عن بعضهم، بل حتى أصبح هناك فقهاء زعماء في فلسفة القانون، بمعنى كل مذهب فلسفي قانوني مخصص الى فقيه معين ف "**سافيني savigny**" زعيم المدرسة التاريخية و " **اهرنج ihering**" زعيم مذهب الغاية الاجتماعية و "**هيجل**" زعيم المذهب الشكلي ...الخ.

كما ساهم أيضا الفقهاء الايطاليون بنصيب كبير في الحركة العلمية لفلسفة القانون بعد ترجمة المؤلفات الألمانية ل " **كانط**" و"**هيجل**"، ومن أهم الفقهاء الايطاليين " **فيكو vico** " و " **جيوبرتي gioberti** " و "**بوليتي bolitti**"

ثالثا: مقاصد دراسة فلسفة القانون

في الأصل أنّ دراسة أصول القانون تكون قبل دراسة القانون نفسه، والغرض من ذلك هو استعاب الطالب للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون قبل الدخول في دراسة التفصيلات.

---

[10]- بن كسيرة شفيقة، المرجع السابق، ص 07.
[11]- نفس المرجع، ص 07.

وكل علم له مقدمة هي المدخل، وعلم القانون أيضا له مقدمة هي "مدخل الى علم القانون"، والتي تهتم بدراسة أصول القانون دراسة تمهيدية من: تعريف ومصادر وعلاقة القوانين ببعضها البعض والنشأة والتطور ...الخ.

وعليه فالهدف من فلسفة القانون هو:[12]

- الالمام بالمبادئ الأولى للقانون وتحديد طبيعته وتبيان مصادره وتفصيل فروعه.
- تبسيط المبادئ الفلسفية والعلمية التي ترتكز عليها دراسة القانون.
- اعداد الطالب اعداد علمي فلسفي قبل الخوض في غمار الحياة العملية.
- دراسة القانون دراسة نظرية قبل دراسته من الناحية التطبيقية.

[12]- بن كسيرة شفيقة، المرجع السابق، ص 09.